

الهاجة إلى مأسسة الوقف اقتداء بالماضي ومواكبة للماضر

د. محمدي خليفة

تعدت كفاية الحاجات الإنسانية إلى الرفق بالحيوانات وغيرها من مجالات البر التي كانت ترعاها الأوقاف وعائداتها، ودل تعدد أنواعها وصورها وبسط خيراتها على مكان من حاجات البشرية على عظم أهدافها النبيلة المستقاة من مقاصد الشارع من تشريع الوقف، التي غايتها نفع الواقف بالأجر المستمر في حياة البرزخ، وعود ثمار الموقوف على الفرد والمجتمع والدولة.

وإن من أبرز الأوقاف التي تستدعي الوقوف عندها بالدراسة تلك الأوقاف التي كانت على شكل مؤسسات خيرية بالمفهوم الحاضر، والتي رسمت الصورة الحسنة والناجحة عن البذل الخيري في الأمة يوم أن لم يكن في غيرها من بلاد العالم من يضاهي أمتنا في نهج المؤسسة في العمل الخيري، وأمر المؤسسة في القطاع الوقفي نجده في العصر الحديث قد انحسر وتراجع بصفته ممارسة

إن من يطلع على ما حفظه لنا تاريخنا عن روائع عطاء الأوقاف ليقف مدهوشا معجبا وهو يقلب صفحات الماضي المشرق الذي وصلت إليه الأمة من نضج حضاري في مجال الوقف، ولولا استفاضة الأخبار عن واقعية الحياة الوقفية المتنوعة الثرية العطاء لعدّها المطلع ضربا من المثل النظرية لا حقيقة قائمة، فلقد كانت الأوقاف أحد اللبّات الرصينة التي بني عليها صرح الحضارة الإسلامية، ورمزا من الرموز التي تميز الأمة في تراحمها وتعاطفها، إذ غطت الأوقاف بعطائها أغلب مجالات الحياة في العصور المتوالية منذ عصر النبوة؛ فكانت مصدرا من مصادر رخائها الاقتصادي، وموردا من موارد المعاش الاجتماعي، وأحد المؤسسات الفاعلة في المجتمع في مجالات التعليم وكفالة المعوزين وذوي الحاجات، وعمارة المساجد ومرصدا لحماية الثغور، بل

من الطوارئ-، خاصة وأن من أوقافها ما كان يسبل مباشرة لها، ومنها ما كان أصله وقفاً خاصاً (أهلي) ثم يشترط واقفه إذا انقطعت ذريته أن يرجع لجهة خيرية عامة، وكان في الغالب يشترط أن يرجع لفقراء الحرمين.

وقد غلب على صفة أملاكها داخل مدينة الجزائر وخارجها العقارات كالأراضي الزراعية والبساتين والضيعات، والبنائيات السكنية الدكاكين التجارية والمقاهي والفنادق والمطاحن والمخازن، كما تشمل أيضاً الأملاك المحبوسة على بعض دور العبادة.

-الجهاز الإداري للمؤسسة: بما أن مؤسسة الحرمين كانت قائمة على فروع عديدة في المدن والأليات الجزائرية فقد استدعى ذلك أن تنشئ لها هيئة إدارية تقوم على المرافق الوقفية في كل مدينة بها مرافق المؤسسة، تتكون من موظفين تتعدد اختصاصاتهم بين الجبابة والرقابة والمحاسبة والإدارة والإشراف، يتوزعون ويتنقلون في مختلف المدن، الجزائر، المدينة، ومليانة، والبليدة، وشرشال، القليعة، وعنابة، وقسنطينة، وبجاية، ووهران، ومازونة، ومستغانم،

وقفية، بعد ما كان أهم عوامل نجاح العمل والعطاء الوقفي في تاريخنا.

وفي هذا المقال المتواضع أسعى إلى توجيه الرأي المجتمعي إلى العودة نحو العمل المؤسسي في قطاع الأوقاف اقتداء بالماضي المشرق ومواكبة للحاضر الرائد في مجال العمل الخيري.

أ/- المؤسسة الوقفية في الماضي:

1 - مؤسسة الحرمين الشريفين:

وهي من أكبر المؤسسات الوقفية بمدينة الجزائر وتشاركها في هدايا الحرمين كل الاقاليم والإيالة ومدنها الرئيسية والبلدية في بلاد الجزائر، غالب أوقافها استثمارية والبقية مرافق نفعية مباشرة.

-مصادرها: ما يجعل مؤسسة الحرمين من أكبر المؤسسات الوقفية هو قدم هذه المؤسسة لأكثر من قرنين من الزمن ما يجعل التراكم الكمي للأعيان الوقفية في مختلف الإيالات في تصاعد مستمر خاصة، مع وجود الوازع الإيماني الذي يزع عن الفساد في الإدارة والتسيير، والتحلي بالأمانة والورع، وصفة التأبيد للوقف التي يضمن بها استمرار الأعيان الوقفية فهذا وذاك يجعل النماء صفة ملازمة للمؤسسة الوقفية -ما سلمت

مما ينقص من قيمتها، فمن ذلك نفقات الصيانة وأجور العاملين بها مثل الخطباء والأئمة وقارئ القرآن الملحقين بالمساجد التابعة لل الحرمين الشريفين، بالإضافة إلى رواتب الوكلاء ومساعدتهم، فجل هؤلاء الموظفين يأخذون معاشاتهم من موارد أملاك الحرمين، كل هذه النفقات المتعددة كانت على حساب الهدايا، مما يجعلها تتناقص إلى النصف، وقد تنكمش إلى الثلث.

وتمثل هدايا مؤسسة الحرمين من المنظور المالي أحد وجوه الإنفاق باعتبارها مساهمات مالية ترسل على الحرمين الشريفين بمكة والمدينة لتصرف في خدمة العلم والثقافة، أو توزع على الأعيان والأشرف، أو ينتفع بها بعض الحكام، كما أنها تخفف من بؤس بعض الفقراء والمجاورين لتلك الربوع، وتساهم في الخدمات التي يكفلها المسجد النبوي، فضلا عن أجزاء من الهدايا يوجه للقاطنين داخل حدود الإيالة المنتسبين إلى الحرمين، ولو برابطة الولاء فقط، ومن خلال توفير الطعام وإيجاد المأوى لهم.

وتلمسان... وغيرها، فقد كان ناظر أوقاف الحرمين الشريفين يعين النظار أو الوكلاء المكلفين باستلام وتسجيل الأموال، وكان هؤلاء بدورهم ملزمين بتقديم الحسابات والمداخيل للإدارة المركزية على مستوى مدينة الجزائر، ويرجعون في أمورهم إلى وكيل الجزائر.

-القيمة المالية للمؤسسة والإنفاق:
أوقاف مؤسسة الحرمين كان يغلب على أعيانها الأوقاف الاستثمارية، لأن مداخيلها تجبى وترسل إلى الحرمين، وقد قدرت سلطات الاحتلال عدد هذه الأملاك التابعة للحرمين سنة 1830 ب 1558 (عقارا) ذات مصادر دخل محدد، مردودها السنوي يناهز 70.222.43 فرنكا. كانت تنفق على هدايا الحرمين، ونحن لا نرى في هذا الرقم مبالغة كبيرة إذا عرفنا أن الأحباس المسجلة في الجزائر باسم الحرمين الشريفين تبلغ ثلاث أرباع أحباس الجزائر حسب الدراسات الوقفية.

لم تكن عائدات الأموال المخصصة لهدايا الحرمين تُجَبَى مباشرة إلى ما اشترطه الواقف، أي إلى الحرمين مكة والمدنية؛ بل كان يؤخذ منها حق العناء،

جدول لإحصاء الأملاك العقارية
الموقوفة
على الحرمين الشريفين عشية
الاحتلال

وحسب سجل عثر عليه مباشرة بعد الاحتلال وقد انخفضت تلك العقارات بعد خمس سنوات من الاحتلال أي سنة 1835م إلى 952 عقارا، ووصل مردودها مع العناء إلى مبلغ 138376.65 سنويا، أما إدارة الدومان لسنة 1837م يعلدها بألف ومائتين وثلاثين عقارا.

عدد العقارات	نوع العقار	وارداتها بالفرنك والسنتيم
840	الدور	80.26653
258	حوانيت	60.4278
33	مخازن	70.449
82	غرف	65.846
11	الكوش (مخابز)	60.102
3	الحمامات	45.200
4	مقاهي	70.161
1	فندق	00.135
57	أجنة (حدائق)	45.1257
62	ضييعات (الأحواش)	00.1830
6	رحى	50.97
201	مجموع هذه العقارات القائمة	45.36013
1558	عناء المجموع الكلي.	25.7209
		70.43222

2 - مؤسسة الجامع الأعظم: تبوأَت مؤسسة الجامع الأعظم مكانة عليّة من بين المؤسسات الوقفية في تاريخ الجزائر، هو اليوم بالجامع الكبير يعود تاريخه إلى القرن الحادي عشر ميلادي، إذ كان الجامع نواة تأسست حولها عدة مرافق وقفية تحقق الغايات وتفي بالحاجات لمن يقصدها، وتؤدي دورا محوريا في جانبها الشعائري والتعليمي والثقافي، ودورها في التكافل الاجتماعي والعطاء الاقتصادي، فهي من أقدم المؤسسة الدينية في الجزائر، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد أوقاف الحرمين الشريفين من حيث عدد أملاكها ووفرة مردودها والوظائف التي تقوم بها، فهذه المؤسسة نشأت كعديد المؤسسات الوقفية الجامعة في العالم الإسلامي كالأزهر والزيتونة والقرويين ومسجد قرطبة، التي بدأت بشعيرة الصلاة، ثم مدرسة للتعليم وقبله لشتى العلوم، فجامعة تتدرج بمراتب العلم، ثم مؤسسة وقفية يتسابق فيها أهل الخير لخدمة طلبة العلم، وإيوائهم، ونفقاتهم وحبس المكتبات، ثم تعظم المرافق لتسبل على إكساب المعدومين وذوي الحاجة بإطعامهم ومنح الصدقات، والنفقة على الأيتام والأرامل، وفتح الكتاتيب،

بما يجبي من مرافقها الاستثمارية التي حبست على الجامع الأعظم وبما يحبس من مرافق نفعية، فقد كان لهذه المؤسسة دورا اجتماعيا في مجال إيواء وإطعام فقراء الأندلس في الحقبة الأولى من العهد العثماني وهذا ما يتبين من خلال مجموع الأحباس المشتركة بين الجامع والجالية الأندلسية، ثم تنوعت أغراضها ووظائفها.

-وظائف وأدوار مؤسسة الجامع الأعظم: لم تزل منذ نشأ الجامع الأعظم حوالي القرن السادس عشر (16م) في تطور وتوسع في المرافق الوقفية إلى أن غدت مؤسسة عظيمة الشأن ذائعة الصيت، بما تؤديه من وظائف مختلفة متنوعة.

ففي جانب الشعائر وبث العلوم فقد خصصت مداخل لخدمة الجامع الأعظم لتصرف على المدرسين والطلبة والمفتيين والأئمة والمؤذنين وقراء القرآن، أجورا، بدفع رواتب الموظفين، وإطعام المسافرين من الطلبة، وصيانة للمساجد ودور التعليم، وتوفير متطلباتها من الأفرشة، والإنارة...

أعمال الصيانة، والفائض من مردود الأوقاف كان يستغل في مصاريف أخرى إضافية.

كان عدد الملكيات الريفية المحبسة على الجامع الأعظم حسبما ورد في أحد الوثائق بتاريخ أواخر سنة 1831م 111 بملكية من الأراضي الزراعية منها 87 ملكية من نوع الجنة (بستان)، و 33 ملكية من نوع الحوش (مزرعة) أما عن الأملاك المحبسة على جماعة المؤذنين بالجامع الأعظم بتاريخ أكتوبر 1830م، هي ثمانية وخمسون (58) عقارا، إذن المجموع هو (169) ملكية وقد ذكر في أحد التقارير بشأن أملاك الجامع الأعظم سنة 1837م أنها تحتوي على (125) منزلا و(39) حانوتا و(3) أفران و(19) بستانا و(107) إيراد عناء.

والمؤسسات الوقفية في تاريخ الجزائر التي نشأت أول ما نشأت مؤسسة وقفية شعائرية ثم أسبلت لها الأوقاف التي تنفق بها على حاجاتها، فقد شهد لها التاريخ بكثرة العطاء والمدد، شمل وجودها مختلف أقطار البلاد، كانت عامرة بها مدنها شرقا وغربا تلالا وصحاري، فالدراسات التاريخية للأوقاف تعد

وقد كان الجامع الأعظم هو مقر المجلس العلمي أعلى هيئة قضائية في الجزائر بمثابة محكمة عليا تفصل في المنازعات والخلافات والنوازل الفقهية، يجمع بين المفتين الحنفي والمالكي والقاضيين الحنفي والمالكي. وبقيت هذه المؤسسة الوقفية في توسع في مجال البر، ولم يتعرض لها المحتل الفرنسي حتى سنة 1844م بعد اتهام مفتي المالكية في الجامع الأعظم: مصطفى بن الكبابي بمقاومة الاحتلال الفرنسي.

- القيمة المالية والاقتصادية لمؤسسة الجامع الأعظم: وقد وصل مردود أوقافه السنوي اثني عشر ألف فرنك فرنسي 12000 سنة 1837م، وبلغ عدد أوقاف الجامع الأعظم سنة 1126هـ 1714م بمدينة البليدة، أربعة وسبعين (74) عقارا: تسعة وثلاثون حانوتا (39)، وتسعة وعشرون دارا (29)، حماما واحدا وفندقا وكوشتان واثنين من الرحي.

لقد كانت أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر تناهز (293) والحوانيت والأجنة وغيرها، ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي. تُصرف غلاتها في دفع أجور الموظفين والخدمات العامة من

3 - هدم المحتل الفرنسي لمنظومة الوقف في الجزائر.

لقد غدرت الدولة الفرنسية المحتلة منذ اللحظة الأولى للاحتلال الجزائريين بنقضها معاهدة تسليم الجزائر في يوليو 1830م في مادتها الأساسية، والتي تنص على احترام الأملاك واحترام الدين الإسلامي والعادات... بعد ما أمنتهم فيها على شعائهم وأملاكهم الوقفية، فبعد خمسة أشهر من الاحتلال أصدرت قرار مصادرة الأملاك الوقفية في الجزائر، منها أوقاف الحرمين والأندلسيين، وسبل الخيرات، وأوقاف رعاية المساجد، والأراضي، والمحلات، والمنازل وجعلتها تحت إدارة الملكية الفرنسية (الدومين)، فاندمجت ميزانية الأوقاف في ميزانية الدولة الفرنسية، بل واستعملت أسلوب الإغراء؛ حيث أن من دلّ وكشف للحكومة الفرنسية عن وجود وقف غير مصرح به فله نصف الغرامة التي يدفعها من لم يصرح به، فكان دافع السلطات الفرنسية الاستقواء بالمال على الشعب الجزائري لما يصير في خزائنها، ويخضع الشعب الجزائري حين تفرغ يده منه ويصبح مفتقرا عاجزا ليس له هم إلا إشباع نفسه وأهله.

الجزائر من بين الحواضر التي كانت عامرة بالأوقاف شأنها شأن بلاد العالم الإسلامي، وقد مثلت بمؤسسة الحرمين ومؤسسة الجامع العظم للتمثيل على الأوقاف المؤسسية، التي بها نشأة المؤسسة الوقفية ذات المرافق المتعددة والأدوار المختلفة، ونظيراتها كثيرة في تاريخ الجزائر كمؤسسة سبل الخيرات، ومؤسسة أوقاف الأندلسيين، ومؤسسة أوقاف الأولياء والمرابطين، ومؤسسة أوقاف الأشراف وغيرها كثير، التي بها تشكلت المنظومة الوقفية في الجزائر التي كانت أحد أهم دعائم الحياة العلمية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تدل على الرقي الحضاري في تسيير المؤسسة التي لم يعهده العالم الغربي إلا من بعد، من خلال ما كان يرسله الرحالة والقناصل في بلادنا إلى ذوي الشأن منهم من تقارير عن البذل الخيري الفردي والمؤسسي في البلدان لصالح المجتمع حين كانت الكنيسة في ذلك العهد تمارس الإقطاع على المجتمع بدل العطاء والبذل الخيري.

البعض من رجال القانون والمشرعين ضرورة، ليس فقط التقليل منها بل إلغائها تدريجياً، لأنها كانت حاجزاً أمام العمليات العقارية المختلفة خاصة انتقال الأملاك عن طريق البيع والشراء، وغيرها، وعامل يعيق الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي الذي يقوم عليه وجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر وشأن مدينة الجزائر في هدم الأوقاف وتحويلها هو حال بقية المدن كقسنطينة وبجاية والبليدة...

فضاع حق الجزائريين في التعليم والمساعدات الاجتماعية للفقراء، وانعدمت معها المساعدات العامة وأجور المعلمين ومنح الطلبة والعناية بالمقابر وتجهيز الموتى وتوفير الماء والمحافظة على الطرقات وحظ المساجد والمباني التعليمية من الصيانة والترميم، ومما يلاحظ على أغلب المدن والأقاليم الجزائرية أن المؤسسات الوقفية كانت بها تمثل قطاعاً حيوياً ومحركاً وعاملاً فاعلاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وذلك لكثرتها وعظيم مردودها.

ورغم أن الشعب الجزائري لم يتأثر بأفكار المحتل الفرنسي تأثيراً مباشراً في دينه وعقيدته وأخلاقه، ومن ذلك عطائه

وقد استولت الإدارة الفرنسية في بداية الاحتلال على الأملاك داخل مدينة الجزائر وخارجها منها الأملاك التابعة للبايلك: مائة وأربعة عشر منزلاً (114)، وستين مخزن (60)، وأربعة فنادق الأملاك التابعة للأوقاف: خمسة وخمسون (55) بناية تابعة لأوقاف الحرمين، وإحدى عشر ملكية (11) تابعة للجامع الأعظم وتسعة وعشرين ملكية (29) تابعة للخواص. المجموع مائتان وثلاثة وسبعون (273) يدخل ضمنها المساجد التي استولت عليها.

والسبب في ذلك أرجع إلى أن جزء من تلك العقارات استغلته الإدارة الفرنسية كمقرات لمصالحها العسكرية والإدارية، والبعض الآخر هدم بسبب إقامة مشاريع عمرانية وتوسيع الطرق، إضافة إلى أن السلطات الفرنسية قد بدأت في عمليات حصر الأملاك الموقوفة من أجل استغلالها لمصالحها وبداية التفكير في تصفية الأملاك الموقوفة التي كانت تشكل عائقاً اقتصادياً أمام تغلغل الرأسمال الأوروبي. لهذه الأهمية الكبرى التي اكتسبتها الأحباس، والوضع المميز جعلها تشكل عائقاً كبيراً أمام أطماع الاستعمار والاستيطان الفرنسي لذا رأى

وصدقاته وتراحمه، إلا أن نجد سياسة المحتل طيلة (132) سنة التي انتهجت تفكير الشعب الجزائري وحرمانه من التعليم ووسائل ثقافته وفصله عن مرجعيته أثرت في قطع المجتمع عن تقاليد آبائه واجداده المتواصلة لقرون طويلة فتراجع بدرجة ما التشبع بالفكر والتقاليد والنظم المالية التكافلية السائدة في الجزائر، وقطعت تواصل الأجيال في تسبيل الأوقاف بدرجة كبيرة، فقد كانت عموم الجزائر عامرة بالمرافق الوقفية بالمساجد والزوايا والمدارس، وبالأوقاف المختلفة من أراضي ومحلات وسكنات وحمامات وغيرها كلها تعود منفعتهما وريعتها على الإنفاق المباشر على المحتاجين، أو على المرافق الوقفية التي تقدم تلك الخدمات، فقد كان المصدر الوحيد للتعليم في الجزائر هو المساجد والكتاتيب والمدارس الوقفية يوم أن لم يكن هناك قطاع عام يتولى هذا، وهي مع الزكاة والصدقات مصدر التضامن الاجتماعي، وكانت تحمل عن الدولة آنذاك أعباء في مجالات شتى في المجال الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والثقافي.

وقد خرج المحتل وثقافة الوقف وتقاليده قد انحسرت لحد كبير من الذهنيات والثقافة المعرفية، واما وتلاشى وجودها كتقاليد متوارثة قد تواصلت لقرون مديدة، وممارسة اجتماعية تتجلى فيها المؤسسية ببساطتها في ذاك الزمن، نتيجة القطيعة التي أحدثها المحتل على مدى إثني وثلاثين ومائة (132) سنة من هدم المنظومة الوقفية من مظاهر الحياة الفكرية، والحسية على مستوى العمران إلا ما سلمه الله، وفكّرت في تلك الحقبة ثقافة الأجداد في مؤسساتهم الوقفية البسيطة التي كرسوا من خلالها خدمة المجتمع بعضه ببعض وفق منظومة البذل الخيري، إلا أن المحتل لم يمح من القلوب إيمانها وتراحمها فقد عُمرت بلادنا بعد الاستقلال بالأوقاف الشعائرية والتعليمية من مساجد وجوامع ومدارس قرآنية وزوايا التي غطت وشملت بغطائها المدن العامرة والأرياف والقرى في كل ربع من هذا الوطن، وتعد بلاد الجزائر من البلدان الرائدة التي يسهم فيها المجتمع بقوة في مجال الوقف الشعائري. وهذا أمر محمود تسر به الافئدة وتقرّ له العيون.

إلى الأنظمة التكافلية التي قوامها على المجتمع المدني تعينها في سد متطلبات فئات كثيرة من المجتمع نظرا لظهور نمط الاستهلاك الموسع عند الإنسان المعاصر، من تعليم وصحة ونقل... وتوحد الاستهلاك عند كافة فئات المجتمع، وهذه الحاجة إلى تخفيف عبء التكاليف الاجتماعية من على عاتق الدولة هي التي وعتها دول الغرب منذ زمن بعيد، فقامت بتشجيعها عن طريق مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية والربحية ودعمها في خدمة المجتمع، فكانت لها ثمرات فاقت بها التكافل العام للدولة. وهذا ما يبين ضرورة التحرك الحثيث لمواكبة نظام التكافل العالمي، وما يرصده من غايات قريبة ومباشرة سواء على الصعيد الداخلي للدولة، أو على الصعيد الخارجي وظروفه الدولية، ونجد كما سلف ذكره أن المؤسسة الوقفية التي تجتمع فيها الأعيان الوقفية والجهود والكفاءات كانت لها فاعلية، لا تقارن بالأوقاف المنفردة، أي التسهيل الوقفي في غير وعاء مؤسسي، والتي باتت في وقتنا الحالي من الأوقاف التقليدية ضئيلة الثمرة والمردود.

لكن مما يكتمل به رقي المجتمع في البذل الخيري هو تسهيل الأوقاف الانتاجية والاستثمارية التي تغطي الحاجة الاجتماعية وتسهم في التنمية، وتغطي مجالات شتى يسد بها العوز وتحقق بها الغايات النبيلة التي تسمو بالمجتمع والدولة معا، نظير ما ساهم به في البذل الواسع في الأوقاف الشعائرية اقتداء بالآباء في تاريخ الجزائر العام بالعطاء والبذل الوقفي، ومواكبة للحاضر الذي غدا فيه الوقف أحد أهم مؤسسات البذل الخيري في شتى بلاد العالم حتى غدا قطاع ثالثا يضاهي أو يفوق القطاع العام والخاص.

ب/- الحاجة إلى بعث الوقف المؤسسي مواكبة للحاضر:

تظهر الحاجة إلى مؤسسة العمل الخيري والوقفي منه بالخصوص لما له من دوام واستمرارية في الدول الضعيفة الاقتصاد أكثر من غيرها، والتي جل حاجات المجتمع المعوز تتحملها خزينة الدولة وحدها، فمثل هذه الدول سريعة الوصول إلى درجة الحرج الاجتماعي، في أي هزة اقتصادية تصيب الدولة؛ فالدولة في زمن اليوم هي في أشد الحاجة

1- تاريخيا : المؤسسة كفلت فاعلية الوقف:

تعتبر المؤسسة من أهم العناصر التي كفلت فاعلية نظام الوقف في الممارسة العملية، وقد تجلت أهمية هذا العنصر منذ البدايات الأولى لنشأة الوقف، وكان من الطبيعي في تلك البدايات الأولى أن تتسم المؤسسة بالبساطة والبعد عن التعقيد، ومحدودية العلاقات التنظيمية والإدارية، ثم تطورت بمرور الزمن، وتعددت بفعل استمرارية التراكم التاريخي، وأصبحت كثيفة العلاقات سواء على المستوى الخاص بكل مؤسسة وقفية على حدة، أم على المستوى العام، ولجهة ارتباط نظام الوقف بغيره من النظم الفرعية الأخرى في المجتمع.

لقد نشأ الوقف لبننةً في صلب البناء المؤسسي للنظام الاجتماعي الإسلامي نفسه، ولم ينشأ متأخراً عنه أو لاحقاً له، وقد وفرت الاجتهادات الفقهية لنظام الوقف مجموعة من القواعد والإجراءات والمعايير التي كفلت له الانتظام الإداري والانضباط الوظيفي، والفاعلية في الأداء، وجنبته العشوائية، وتجسد ذلك في كثير من الأمور؛ منها إثبات الوقف في

صك مكتوب هو حجة الوقف، وتسجيل كل التصرفات التي تطرأ عليه، وحفظ كل وثائقه وأرشفتها، ووضع قواعد للمحاسبة والرقابة وتحديد الوظائف، وتعيين موظفين، وتقسيم العمل بينهم، مع وضع أهداف محددة للمؤسسة الوقفية... إلخ، وكلها عناصر أساسية لا غنى عنها لوجود أي مؤسسة، ولتمكينها من أداء وظائفها، ومدها بأسباب البقاء، والتي منها استقلالية الإدارة والتمويل.

2- نجاح البذل الخيري المشاكل للوقف في الغرب كان عن طريق المؤسسة:

كان البذل الخيري في بداية العصر الحديث على المستوى العالمي بين العالم الإسلامي والغربي يمشيان في خطين متعاكسين فلما كان العمل الخيري الوقفي في الغرب في منحنى تصاعدي برز في شكل أنظمة تشاكل الوقف إلى حد في صفته الإسلامية، نتج عنه مؤسسات خيرية بلغت شهرتها أفاق العالم من حيث العطاء والبذل، وحجم رؤوس الأموال. كان العمل الخيري في العالم الإسلامي في صورة الوقف في الانحسار بعدما كان رائدا لقرون، وذلك نتيجة

كبيرة من أصحاب الثروات الضخمة سجلوها كمؤسسات خيرية مانحة، وربما تبقى كأسهم في شركات أو تتحول إلى مؤسسات غير ربحية معفاة من الضرائب، وتقوم تلك المؤسسات المانحة بدعم المنظمات والجمعيات الخيرية، أو تبني برامجها وأنشطتها، ولقد تكونت مستشفيات وجامعات ومراكز بحث من الأوقاف المخصصة لها، أو من المؤسسات الوقفية المانحة حتى أصبحت المنظمات والجامعات غير الربحية جزء لا يتجزأ من عمليات التنمية الشاملة في أمريكا، مثل جامعة «جونز هوبكنز»، وجامعة «سانفورد» وغيرها، حتى وصل بها أن نافست الجامعات البريطانية العريقة القائمة على أساس العائدات الوقفية مثل: «أكسفورد»، و«كمبريدج».

ومن تلك المؤسسات الوقفية وعطاء الأفراد مايلي:

مؤسسة «بيل وميلند غيدس» الوقفية المانحة صاحب شركة ميكروسافت حيث كان تأسيس المؤسسة الوقفية عام: 2001م برأس مال 24,2 مليار دولار آنذاك، ولكن رأس مالها أصبح

للظروف المختلف التي يلي بها العالم الإسلامي، والتي منها الاحتلال، فقد بدأ ينحسر عن الميادين الإنمائية والمنتجة، وأخذ ينحصر في بناء المساجد وتحفيظ القرآن وتعليم الفقه، والصرف على الأيتام والمساكين والعجزة وما شاكلها، أما الوقف على البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية والتطور الصناعي والتكنولوجي فلم يستحوذ على اهتمام الواقفين في العصور المتأخرة، في حين أننا نجد أن المجتمع الغربي توجه لدعم مثل هذه الأنشطة من خلال نظامي (ENDOWMENT) و (TRUST)، فجائزة نوبل، وجامعة أكسفورد، وجامعة هارفارد، ومؤسسة فورد الخيرية، ومجمع كارنيجي التكنولوجي وغيرها كثير من المؤسسات، ما هي إلا مؤسسات خيرية في المجتمع الغربي، أخذت على عاتقها دعم البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي في مجتمعاتها». فقد دلت إحصائيات: «عام 1992م أن عدد المؤسسات الأمريكية المانحة بلغ: أزيد من خمس وعشرون ألف مؤسسة وقفية (25567) وارتفعت إلى 70 000 ألف مؤسسة عام 2008م. وتتكون من العطاءات من هبات مالية

الكبرى البارزة في تاريخ عالمنا الإسلامي التي سطرت روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية، وهذه النماذج التي نشأت بها المؤسسات الوقفية وأسبلت لها كثيرا من الأوقاف، تسمى بالأوقاف المؤسسة، فهي نواة المؤسسة الوقفية. التي استدعت بعد تزايد مرافقها أن تسطر لها طرائق تداربها، وعلى هذا المبيع نشأت أغلب المؤسسات في تاريخ حواضرنا الخيرية العامة والخاصة الأهلية، إلا قليلا مما كان يسبها السلاطين والأمراء على شكل مؤسسة قائمة من البداية. وهذا النمط المؤسسي كان تقليدا سائدا في الممارسة الوقفية، وكان يمثل الوعي الحضاري المتقدم في تاريخنا للفكر المؤسسي وتطوره وسبل إدارته والإشراف عليه.

وقد «اعتاد الباحثون في علم السياسة الإسلامي التفرقة بين نوعين من المؤسسات، أولاهما أطلق عليه مؤسسات التأسيس، أي تلك التي ينشط بها تأسيس مؤسسات أخرى وإنشائها، وقد اعتبرت مؤسسات أهل الحل والعقد، وأهل الشورى من المؤسسات المؤسسة، وذلك لأنها تتولى عملية تأسيس باقي مؤسسات النظام السياسي، وقياسا على هذه التفرقة بين مؤسسات

في عام 2006م يقدر بـ 30 مليار دولار، هذا من غير الأرباح التراكمية والتبرعات السنوية التي تتلقاها تلك المؤسسة.

مؤسسة «بيركاشيرهاثاوي» وهي أكبر مؤسسة خيرية وقفية مانحة في مجال الصحة والتعليم برأس مال يقدر بـ 60 مليار دولار.

ودرج على النجاح في العمل الخيري كما انتهج العمل المؤسسي، وقد برزت دول إسلامية في هذا المنوال بعد أن أسست العمل الوقفي كدولة ماليزية وتركية والإمارت والكويت.

3- الأوقاف المؤسسة:

نجد في تاريخنا الوقفي كما في الجزائر، أن المؤسسات الوقفية الكبيرة التي شهد لها التاريخ بكثرة المرافق وحجم البذل الخيري، قد نشأت صغيرة في أول أمرها، كنواة وقفية، ثم نتيجة دواع وظروف حسنة أسبلت عليها الأوقاف لتعينها في أداء دورها وتحقيق ما أنيط بها، حتى غدت مؤسسة وقفية ذات شأن، متعددة الأدوار والوظائف، نفعية مباشرة واستثمارية، بعد أن كانت في أول نشأتها مرفقا وقفيا شعائريا لأداء الصلاة، وقد كان هذا شأن المؤسسات الوقفية

وتوفير سبل العمل المؤسسي الخيري من تكاثف جهود واستقطاب كفاءات ورؤوس أموال وغيرها من الظروف التي تنشأ في ظل المؤسسات الخيرية الفاعلة.

4- نماذج مؤسسية وقفية ناجحة.

أ- صندوق الحج الوقفي.. ماليزيا أنموذجا

وهو من أبرز المؤسسات الوقفية التي حققت نجاحا وثمرة وسعت شهرته الأفاق، لحد أن غدا مؤسسة خيرية عالمية، ونموذجا يحتذى به في العمل الوقفي.

لقد «تبنّت الحكومة الماليزية قبل ما يزيد على خمسين عاماً تحديداً عام 1963م تأسيس صندوق استثماري تحت مسمى صندوق طابون حاجي (Tabung Haji) وجاءت فكرة تأسيس الصندوق حينما تبنّاها الاقتصادى الماليزي أنكو عزيز عام 1959 حينما دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على إدخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها، وقد حظيت المؤسسة بتأييد شيخ الأزهر آنذاك الإمام محمود شلتوت إبان زيارته لماليزيا عام 1962، حيث قال عنها: «إنها خطة مقبولة شرعاً

التأسيس، وما تقوم ببنائه من مؤسسات يمكن مقارنة الوقف من الزاوية نفسها وبالمهجية نفسها، حيث نجد أن الوقف كعملية قانونية مؤسسة اجتماعية يتم بموجبها تحويل ملكية خاصة إلى مصدر دائم لتحويل ملكية خاصة أو مؤسسات عامة. يمثل في حد ذاته مؤسسة مؤسسية لمؤسسات أخرى متعددة تغطي مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والخدمية...

وهنا يجب التفرقة بين الوقف كصيغة فقهية وعملية قانونية يتم بموجبها حبس الأصل وتسبيل الثمرة، وبين الأوقاف أي تلك المؤسسات التي تقوم على ذلك الثمر المسبل، وبعبارة أخرى فإن لكل وقف أوقاف تنهض عليه وتستفيد من عوائده.

وفي دراسة نموذج مؤسسة أوقاف الحرمين، وأوقاف الجامع الأعظم بالجزائر نجد مثالا ناجحا في تشكل المؤسسة الوقفية المتعددة المرافق والواسعة البذل والعطاء، بقيامه على مرفق وقفي واحد ثم توسعها، وهو ما يجعلها نموذجا يحتذى في حاضرنا أنه ليس من شرط المؤسسة الوقفية أن تنشأ كبيرة، بل النشأة المتواضعة مع الإرادة وقوة الداعي

لصالح المدخرين وتقسم الأرباح بين المساهمين على أساس المشاركة. وذلك تحقيقاً لفكرة المشروع التي راعت رغبة المسلمين المالىزيين في تحاشي التعامل مع البنوك التقليدية الربوية، وكان هذا الصندوق نواة ومنطلقاً للمصرفية الإسلامية، وقدّم للمالىزيين فرصة الاستثمار في «صندوق توفير الحج» ذي الإيداعات المضمونة بنسبة 100% من قبل الحكومة المالىزية (مما يضمن عدم خسارة أي قرش من الأموال المستثمرة) وتقوم شخصية مرموقة في البلاد بإدارة الصندوق والإشراف عليه للتأكد من استخدام أمواله في استثمارات توافق أحكام الشريعة الإسلامية. وكانت النتيجة أن أصبح واحداً من أكثر صناديق الاستثمار نجاحاً في العالم حيث بلغت قيمة استثماراته وأصوله في أنحاء متفرقة من العالم قرابة 56 مليار دولار.

ب - نجاح صندوق الحج للادخار والاستثمار الأردني

جاء في النبذة التعريفية بالمؤسسة الوقفية للحج ما يأتي:

ترسيخاً للأهداف السامية والمقاصد الجليلة للحج، وأنه مناسك ومنافع،

وسيجني منها المسلمون نفعا كثيراً»، وكان منطلق الفكرة في ذلك الحين مراعاة حال الحجاج المالىزيين الذين كانوا يستعدون لرحلة الحج ويدخرون لها سنوات عديدة ويستدينون ويبيعون جزءاً من ممتلكاتهم لأجل تأمين كلفة رحلة الحج وتحمل أعبائها المالية، وبعد عودتهم يحملون على كاهلهم تسديد الديون الباهظة التي تكبدوها جراء تأديتهم لفريضة الحج، وقد بادرت الحكومة المالىزية إلى تبني مشروع الصندوق التكافلي لأجل تخفيف معاناة الراغبين في أداء فريضة الحج والتسهيل عليهم، فأنشأت مؤسسة حكوميّة شبه مستقلة، أطلقت عليها اسم طابون حاجي (أي مؤسسة صندوق الحج باللغة المالىزية)، لمساعدة الفقراء والمحتاجين على توفير المال اللازم للذهاب إلى الحج والتيسير على عامة المالىزيين بأداء هذه الفريضة بلا كلفة، وفكرة الصندوق قائمة على أن الأسرة المالىزية منذ ولادة المولود تفتح حساب ادخار له في هذه المؤسسة غير الربوية بمبلغ زهيد وتحافظ على استقطاع أقساطه الشهرية لا تتجاوز دولارين أو ثلاثة شهرياً وبذلك يؤمن له كلفة نفقات الحج بطريقة تدريجية ويتم توظيف استثمار الأموال المدخرة

ويعتبر الأردن، بناءً على هذه الفكرة، الأول عربياً، والثاني عالمياً؛ حيث كانت ماليزيا هي الأولى على مستوى العالم، وحقت تقدماً مذهلاً.

يسعى الصندوق إلى الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم لحجاج بيت الله الحرام، على أساس الحث على الادخار، وتحقيق التنمية الاقتصادية، في إطار الحث على أداء فريضة الحج؛ حيث سيتم التنافس على نسبة 20% من عدد المقاعد المخصصة لحجاج المملكة الأردنية الهاشمية لصالح مدخري صندوق الحج، وفق شروط معينة حددها النظام والتعليمات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد تم اعتماد طريقة شراء صكوك الإيداع الخاصة بالصندوق، وذلك في الأماكن التي يتم تحديدها وإعلانها للمواطنين؛ بحيث يمكن للشخص أن يشتري العدد والفئة التي يريد من هذه الصكوك، له أو لغيره، بحيث تقدم في مناسبات الولادة أو الزواج أو المناسبات الخاصة أو لمجرد الادخار والاستثمار، ويمكن الادخار والاشتراك لمختلف الأعمار منذ الولادة وإلى أي سن.

وإيماناً بتحقيق شرف خدمة المجتمع المحلي من خلال تقديم صورة مشرقة للاستثمار الإسلامي، وخدمة قاصدي البيت العتيق وتحقيقاً للريادة في مجال المحافظة على المدخرات، واستثمارها في جميع المجالات النافعة، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فقد نشأ صندوق الحج كمؤسسة ادخارية استثمارية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال قبول المدخرات واستثمارها وفقاً لطرق الاستثمار الإسلامي ومنح المدخرين الذين انطبقت عليهم الشروط ميزة الحج إلى بيت الله الحرام بموجب قانون وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم 32 لسنة 2001م؛ حيث نصت المادة ذات الرقم (32) من القانون على أنه «يؤسس في الوزارة صندوق خاص يسمى «صندوق الحج»، يهدف إلى تشجيع الادخار للحج، بحيث يتم استثمار أمواله لصالح المدخرين، وكذلك أمانات الحج، على أن يكون الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويكون له شخصية معنوية، ويتمتع باستقلال مالي وإداري، وتنظم شؤونه بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية».

أما الصندوق، فيقوم باستثمار أموال المدخرين وفقا لطرق الاستثمار الإسلامي وأحكام الشريعة الإسلامية؛ حيث تضاف الأرباح إلى مدخرات المواطنين بحسب حصصهم مما يتحقق من أرباح. وعند وصول المدخرات إلى المبلغ المطلوب يتم منح المدخرين في الصندوق أولوية التنافس على نسبة 20% من مجموع العدد المخصص لحجاج المملكة الأردنية الهاشمية، حيث سيتم اختيارهم بناء على توخي الأسس، ووفقا للأنظمة والتعليمات الصادرة.

يتم تمويل تكاليف الحج للمشاركين من مدخراتهم وأرباحها، وفي حال زادت المدخرات عن تكاليف الحج فإن بإمكان المشارك سحب مدخراته وأرباحها بعد أداء الفريضة، أو البقاء مشاركا في الصندوق مع حصوله على أرباح وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

دعوة إلى مأسسة النشاط الوقفي بالجزائر:

إن المتتبع للواقع الوقفي ومؤسسات بذل الخير في مختلف دول العالم يجد أن نجاحها قائم على المؤسسية لا للممارسة الفردية، وإن الناظر في تاريخ

تحمل الصكوك قيمات متعددة، تبدأ من عشرة دنانير للصك الواحد إلى ألف دينار. ويمكن شراء أكثر من صك بحيث يمكن ادخار أي مبلغ، من العشرة دنانير ومضاعفاتها. ويمكن الشراء في آن واحد، أو على فترات متعددة، وحسب المقدرة والاستطاعة.

ويمكن الاشتراك في الصندوق من خلال:

1 - الادخار المباشر عن طريق البنوك الإسلامية التي يتم تحديدها.

2 - الاشتراك الشهري من خلال الاقتطاع من الراتب، أو أي مصدر دخل آخر.

3 - التحويل من حساب المدخر لحسابه الخاص في الصندوق؛ ويتم ذلك بطرق سهلة وميسرة وفق أعلى درجات المهنية والدقة والسرعة.

ويستطيع المدخر أن يسحب مدخراته كاملة، أو أي جزء منها، في أي وقت يشاء، وفقا للتعليمات والأنظمة والشروط والأحكام الخاصة، وعندها لا يعود مشاركا في الصندوق.

فما أحوجنا إلى أن نؤسس مؤسسة وقفية تتراكم حولها أوقاف كثيرة بمسجد الجزائر الأعظم الجديد يعاد بها إحياء مؤسسة جامع الجزائر الأعظم التي وأدها الاحتلال.

تكون بعد ذلك نواة وقفية وقد تنشأ مثلها مؤسسات وقفية حول مساجدنا الأقطاب عبر الوطن.

وما أحوجنا أن تنشأ مؤسسة وقفية بديوان الحج الجزائري توفر خدمات للحجاج في بلاد الحرمين مسكنا وإطعاما، بل وتخفف من تكاليف الحج، كتلك التي نشأت بدولة ماليزيا والأردن.

وما أحوجنا إلى أن ندرس الفكر المؤسسي في العمل الخيري حتى تنشأ أجيال تواكب البذل الخيري العالمي.

للموضوع هوامش

قطاعنا الوقفي بالجزائر تقرر عينه بتلك المؤسسات الوقفية الكثيرة والمتنوعة الوظائف والأدوار، العديدة المرافق، الكثيرة الفروع، يدرك رقي الأجداد في طرائق تسبيل الأوقاف وتكثيرها وطرائق إدارتها رغم بساطتها وخلوها من التعقيد؛ فيدعوننا هذا الحال للتساؤل عن سبب غياب الممارسة الوقفية في المجتمع في شكل مؤسسات وقفية.

فهذا الواقع يدعونا إلى بذل الجهد وتدقيق النظر في بعث المؤسسات الوقفية في بلادنا اقتداء بالماضي ومواكبة للحاضر الذي غدا فيه البذل الخيري قطاعا ثالثا تدعمه الدول المتقدمة من أجل تحمل أعباء المجتمع الواسعة والمتزايدة في كل حين، خاصة وأن بيئتنا الاجتماعية بيئة إسلامية تتسابق للعمل الخيري خاصة بتسبيل الوقف لما تؤمن به من مصالح في العاجل والأجل بعد انقطاع العمل.

وما عرضته في هذه الصفحات من أفكار بسيطة ليس القصد منه دراسة دقيقة في هذا الموضوع، بل القصد توجيه الرأي العام إلى العمل المؤسسي الخيري الذي سيحقق لبلادنا كثيرا من المصالح المختلفة.